ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. إلا أن هذه التطورات سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية سوف تضع في نفس الوقت تحديات كبيرة أمام الاقتصاد المصري، غير انه من السابق لأوانه تحديد حجم الأثر على النواحى الاقتصادية والمالية بشكل كبير.

أهم التطورات:

- **سجل معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة يوليو- مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إنكماشا مؤقتاً ليبلغ ٢,٣٪ مقارنة بـ٥,٠٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك تأثراً بأحداث الثورة وتداعيتها على الإقتصاد المصرى.**

- **إرتفاع نسبة عجز الموازنة الكلى إلى الناتج المحلى خلال العام المالى٢٠١١/٢٠١٠ بـ١,٤ نقطة منوية ليبلغ ١٣٠,٤ مليار جنيه أى ٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بعجز قدره ٩٨ مليار جنيه (٨,١٪ من الناتج المحلى) خلال العام السابق.**

- **ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** ليصل إلى **٧٠,٦ ٪ من الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١١** ليسجل ٩٦٧,٣ مليار جنيه.

- **شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسن نسبى خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠،** حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١٥,٢٪ خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١٥,٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠. و ذلك على الرغم من ارتفاع رصيد الدين الخارجى بنسبة ٣,٦٪، ليبلغ ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٣٣,٧ مليار دولار فى نهاية يونيو من العام السابق.

- **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية يوليو ٢٠١١ ليسجل ١٠,٤٪ فى مقابل معدل نمو سنوى قدره ١٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، ولكنه استقر مقارنة بنفس الشهر من العام المالى السابق.**

- **انخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر أغسطس ٢٠١١ ليسجل ٨,٥٪ مقارنة بـ١٠,٤٪ خلال الشهر السابق. كما انخفض معدل التضخم الأساسى خلال شهر أغسطس ٢٠١١ ليسجل ٦,٩٨٪ مقارنة بـ٨,٧١٪ خلال شهر يوليو ٢٠١١.**

- **وقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة - للمرة السادسة عشر وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٢٥ أغسطس ٢٠١١- عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥٪.**

- **حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ عجزاً كلياً بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار،** مقارنة بفائض قدره ٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

على الرغم من أنه مازال مبكراً لوضع تقييم دقيق للأثر طويل المدى للأحداث الأخيرة على معدلات النمو الاقتصادى، إلا أن الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى حقق نموا سالبا خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ بلغ -٤,٢٪، مقارنة بمتوسط معدل نمو بلغ حوالى ٥,٥٪ خلال الربعين الأول والثانى وذلك نتيجة تراجع معدلات النمو فى قطاعات السياحة والصناعة التحويلية غير البترولية، والتشييد والأنشطة العقارية، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة. وجدير بالذكر أن هذا هو أول نمو ربع سنوى سلبى يتحقق منذ بداية نشر البيانات الربع سنوية للناتج المحلى فى ٢٠٠٢/٢٠٠١، كما انه أمر غير مسبوق لم يشهده الإقتصاد المصرى حتى فى ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

شهد معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الأجمالى (بأسعار السوق) تراجعاً ملحوظاً طبقاً لأحدث البيانات المنشورة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية حيث سجل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو- مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٠٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويأتى ذلك كمحصله للأداء الجيد المحقق خلال الربعين الأول والثانى من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مما عوض انكماش الناتج خلال الربع الثالث. وجدير بالذكر أن الناتج المحلى الاجمالى سجل نحو ٦٦٦,١ مليار جنيه (١٠٢١,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفتره يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٦٥١,١ مليار جنيه (٨٩٥,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفترة المقابلة من العام المالي السابق.

وبالرغم من تباطؤ معدل النمو خلال فترة الدراسة، إلا أنه يتضح من بيانات الناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق) أن الإنفاق الاستهلاكى- والذى يشكل ٨٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويسهم بـ٣,٤٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ٤,١٪ و٣,٦٪ ، بينما إنخفض الإنفاق الاستثمارى بنحو ٦,٠٪. وقد إرتفعت قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٧,٣٪ و٦,٣٪ على التوالي خلال فترة الدراسة (ويسهم التغير فى صافى الصادرات بـ٠,٠٥٪ في معدل النمو).

كما تراجع معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج[1] ليسجل ٢,٥٪ خلال الفترة يوليو- مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال فترة الدراسة نمو كل من قطاع الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ٨,٥٪ ، ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وقناة السويس (معدل نمو حقيقى ١١,١٪ ، ٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وهو معدل نمو مرتفع مقارنة مقارنة بإنخفاض قدره ٦,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى البترول (معدل نمو حقيقى ٣,٥٪ ، ٥,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وعلى الجانب الآخر فقد شهدت بعض القطاعات الأخرى نسبة إنكماش كبيرة من بينها الصناعات التحويلية (٠,١٪ معدل نمو حقيقى، ١٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقى ١,٤٪ ، ١٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والنقل والتخزين (معدل نمو حقيقى ١,٥٪ ، ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، بالإضافة إلى السياحة (معدل نمو حقيقى -١,٧٪، ٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة[2] العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى أن نسبة العجز الكلى[3] للناتج المحلى الإجمالى قد بلغت ٩,٥٪ بزيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية عن العام الماضى، وقد حقق العجز حوالى ١٣٠,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٩٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتى ذلك كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة وارتفاع المصروفات خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. وفيما يخص نسبة العجز الأولى[4] إلى الناتج المحلى فقد ارتفعت إلى ١,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٦٪ من الناتج المحلى خلال العام المال ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٢,١٪ من الناتج المحلى خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات انخفاضاً بلغ ٣,٢٪ خلال العام المالى٢٠١١/٢٠١٠، لتصل إلى ٢٥٩,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦٨,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣٠,٤٪ مما عادل أثر الزيادة فى الإيرادات الضريبية بـ١٢,٤٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ١٧٪ لتصل إلى ٨٩,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٧٦,٦ مليار جنيه خلال العام المال ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما سجلت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بـ١٣٪ لتسجل ٧٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٦٧ مليار جنيه خلال العام السابق. كذلك ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات بـ٤,١٪ لتصل إلى ٩,١ مليار جنيه مقارنة بـ٨,٨ مليار جنيه خلال العام المالى٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتى تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ و قد حققت حصيلة قدرها ١٠,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. فى حين انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية

١ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحا منها المصروفات، ومضافا إليها صافى حيازة الأصول المالية.
٤ العجز الكلى بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

بـ٥,٨٪ لتصل إلى ١٣,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ١٤,٧ خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها تأثير الأحداث التى شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير على التجارة ، وكذا الإضطرابات التى تشهدها الأسعار العالمية لبعض المنتجات السلعية.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية[٥] انخفاضاً قدره ٣٠,٤٪ خلال العام المالى٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع الإيرادات المتنوعة بنسبة ٥٥٪ لتصل إلى ٩,٢ مليار جنيه خلال العام المالى٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٢٠,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. انخفضت كذلك عوائد الملكية بـ٢٤,٥٪ لتصل إلى ٤١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. و قد انخفضت أيضا كل من المنح وحصيلة بيع السلع والخدمات خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة ٦٠٪ و١٢٪ لتصل إلى ما يقرب ١,٧ مليار جنيه و١٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤,٣ مليار جنيه و١٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفاعا قدره ٧,١٪ لتصل إلى ٣٩٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٦٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفضا بـ١٥,٢٪ و٢١,٥٪ خلال عام الدراسة ليسجلوا ٢٣,٨ مليار جنيه و ٣٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ .

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٥ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ١٢,١٪ لتسجل حوالى ٨١ مليار جنيه مقارنة بـ٧٢,٣ خلال العام المالى السابق. سجلت كذلك كل من المصروفات الأخرى والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعا بـ٨,٥٪ و١٩,٣٪ لتصل إلى ٣١,٤ مليار جنيه و١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٢٨,٩ مليار جنيه و١٠٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-أغسطس من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى انخفاض طفيف في نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى وذلك بحوالى ٠,١ نقطة مئوية ليبلغ ٢٪ من الناتج، محققاً ٣٢,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢٩ مليار جنيه خلال يوليو-أغسطس ٢٠١١/٢٠١٠. ويأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع المصروفات ولكن بنسبة أكبر خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً إلى ١ نقطة مئوية خلال يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١,١ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو- أغسطس من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١,٢٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى ٢٣,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٢٣ مليار جنيه خلال يوليو-أغسطس ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ١٣,١٪ مما عادل أثر الانخفاض فى الإيرادات الضريبية بـ١,٥٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الانخفاض المحقق فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى انخفاض كافة أبواب الإيرادات الضريبية فيما عدا: الضرائب على الممتلكات، وضريبة الدخل واللذان قد ارتفعا بـ ١٥٪ و٦,٦٪ ليصلا إلى ٢ مليار جنيه و ٥ مليار جنيه بالتوالي. على نحو أخر، سجلت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات إنخفاضاً بـ٦,٤٪ لتسجل ٩,٢ مليار جنيه خلال يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٩,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بسبب انخفاض كل من: الضرائب على السلع المحلية، وضريبة المبيعات على الخدمات بـ٣٢,٦٪ و١٩٪ بالتوالي خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١ بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق. انخفضت كذلك حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ٨,٣٪ لتصل إلى ٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك نتيجة لانخفاض ضرائب جمركية قيمية بـ٨,٨٪ لتصل إلى ٢ مليار جنيه خلال يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٢,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما انخفضت ضرائب أخرى بـ٦,٤٪ لتصل إلى ٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترة يوليو-أغسطس ٢٠١١/٢٠١٠.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ١٣,١٪ خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة ارتفاع الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ٤٠,٥٪ لتصل إلى ٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢,١ مليار جنيه خلال يوليو-أغسطس ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك بسبب ارتفاع أرباح الأسهم بـ٤٤,٤٪ لتصل إلى ٢,٨ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، مما عوض الانخفاض فى حصيلة بيع السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة بـ٢,٦٪ و٣٢,٤٪ لتصلا إلى ١,٣ مليار جنيه و٠,٥ مليار جنيه على التوالى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١ ارتفاعا قدره ٥,٩٪ لتصل إلى ٥٥,٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥٢,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، والمصروفات الأخرى، حيث انخفضوا بـ٢٠,٨٪، ٤٥,٦٪، و١٥,٨٪ ليصلوا إلى ١,٧ مليار جنيه، ٢,٦ مليار جنيه، و٥,٦ مليار جنيه بالتوالي خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٢/٢٠١١. ويمكن تفسير انخفاض باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لانخفاض الأصول الثابتة لتصل إلى ٢,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٢,١٪ لتصل إلى ١٧,١ مليار جنيه مقارنة بـ١٥,٢ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١١/٢٠١٠. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ١٥,١٪ لتسجل حوالى ١٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ١٤,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. سجل كذلك الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعا بـ٢٩,٦٪ لتصل إلى ١٢,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٤ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس العام السابق.

ثالثاً- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٦] مختلفة هى: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٧].

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١١ إلى ٧٠,٦٪ ليسجل ٩٦٧,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٠٨,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠ (٦٧,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ٨٠٨,١ مليار جنيه (٥٨,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ٦٦٣,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠ (٥٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية يونيو ٢٠١١ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٣٥٦,١ مليار جنيه و٢٠٦,٨ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٢٦٦,١ مليار جنيه و١٥٩,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ **إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة** ٨٨٩,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ (٦٤,٨٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٣٣,٤ مليار جنيه (٦٠,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٠. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ٧٢٢,٥ مليار جنيه (٥٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٥٧٤,٩ مليار جنيه (٤٧,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٠. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية يونيو ٢٠١١ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ٩,٥ مليار جنيه ليصل إلى ١٧٨,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١.

أما عن **إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ٩٣٢,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ (٦٨,٠٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٦٩,٨ مليار جنيه (٦٣,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٠. وبلغ صافى الدين العام المحلى ٧٤١,٣ مليار جنيه (٥٤,١٪ من الناتج المحلى) مقابل ٥٩٩,٦ مليار جنيه (٤٩,٧٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٠. وترجع االزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٩,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٩,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال يونيو ٢٠١١ بحوالى ١٤,٨٪ لتصل إلى حوالى ١٠٠,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٨٧,٦ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد انخفض المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية يونيو ٢٠١١ ليسجل ١,٤ سنة مقارنة بـ ١,٦ فى يونيو ٢٠١٠، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية يونيو ٢٠١١ إلى ١١,٣٨٪ مقارنة بـ١٠,٥٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

٥ يمكن تفسير الإنخفاض الكبير فى الإيرادات غير الضريبية بإنخفاض حجم الإيرادات المتنوعة من قطاع البترول بنحو ١٠ مليار جنيه عن العام السابق، بالإضافة إلى إنخفاض الإيرادات المتنوعة الرأسمالية بنحو ١٠,٦ مليار جنيه نتيجة الأقساط التى تم ردها إلى هيئة المجتمعات العمرانية، بالإضافة إلى أن العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ كان قد شهد تمويل إستثنائى لتنفيذ حزمة مالية إستثمارية بلغ قدرها ٨ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

٦ تعكس ارصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسن نسبى خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١٥,٢٪ خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١٥,٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٠. و ذلك على الرغم من ارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة ٣,٦٪، ليبلغ ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٣٣,٧ مليار دولار فى نهاية يونيو من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالى الدين الحكومى الخارجى قد ارتفع بنسبة ٣,٢٪ مسجلاً ٢٧,١ مليار دولار (٧٧,٦٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية يونيو ٢٠١١ مقارنة بـ٢٦,٢ مليار دولار (٧٧,٩٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى يونيو ٢٠١٠ [٨].

رابعاً- التطورات النقدية

على الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر يوليو ٢٠١١، إلا أن معدل النمو الشهرى قد شهد تباطؤ ملحوظ ليحقق ٠,٨٪ مقارنة بـ١,٥٪ خلال شهر يونيو ٢٠١١ - وهو أسرع معدل نمو شهرى محقق منذ ثورة الـ ٢٥ من يناير- مسجلاً ١٠١٨,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١٠٠٩,٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. إرتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر يوليو ٢٠١١ ليسجل ١٠,٤٪ مقارنة بـ١٠٪ فى نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، من **جانب الأصول** الارتفاع الكبير فى معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليصل إلى ٣١٪ ، مما عوض التراجع المحقق فى معدلات نمو صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى لتصل إلى -٢٥,٦٪ فى نهاية شهر الدراسة. وعلي **جانب الالتزامات**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى للنقود ليصل إلى ١٩,٢٪ مقارنة بمعدل نمو محقق قدره ١٦,٢٪ خلال الشهر السابق، فى حين إرتفعت معدلات نمو أشباه النقود بشكل أبطأ للشهر الثالث على التوالى لتسجل ٧,٨٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٨,١٪ في نهاية يونيو ٢٠١١.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد استمر معدل نمو صافى الأصول الأجنبية فى الإنخفاض فى نهاية يوليو ٢٠١١ محققاً -١٠,٥٪ ليبلغ ٢٥٣,٦ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو **صافى الأصول الأجنبية لدي البنك المركزى** ليصل إلى -٢٥,٦٪ مسجلاً ١٤١,٧ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١١ مقارنة بإنخفاض قدره ٢٢,٦٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١. بينما ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بشكل كبير ليصل إلى ٢٠,٤٪ خلال شهر الدراسة محققاً ١١١,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر الدراسة.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية في نهاية يوليو ٢٠١١ ليصل الى ١٩,٧٪ مسجلاً ٧٦٥,٤ مليار جنيه وذلك مقارنة بمعدل نمو قدره ١٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١. ويمكن تفسير ذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٣١٪ في نهاية يوليو ٢٠١١ محققاً ٤٥٣,٩ مليار جنيه، وهو ما يعكس بشكل رئيسى عمليات المقايضة فى حيازة الأوراق المالية الحكومية بين المستثمرين الاجانب والبنوك المحلية فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

كما ارتفع معدل النمو السنوى للإقراض الممنوح للقطاع الخاص بعد تراجع دام لمدة اربعة شهور فى نهاية يوليو ٢٠١١ مسجلا ١,٣٪ ليصل إلى ٤٢٢,٧ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٠,٨٪ فى نهاية الشهر السابق ولكنه تراجع بشكل كبير مقارنة بمعدل نمو قدره ٩,١٪ فى نهاية يوليو من العام السابق.

على الجانب الآخر، تباطأ معدل النمو السنوى للمطلوبات من قطاع الأعمال العام ليسجل ٨,٦٪ ليصل إلى ٣٣,٣ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠١١ مقارنة بـ١٠٪ فى نهاية شهر يونيو ٢٠١١. والجدير بالذكر ان ارتفاع معدل النمو المحقق منذ الشهر السابق جاء نتيجة انتهاء اثر فترة الأساس الناتجة عن تراجع مديونية عدد من شركات قطاع الأعمال العام مع الجهاز المصرفى فى يونيو ٢٠١٠.

وتجدر الإشارة إلي أن معدل نمو صافى الإحتياطات الدولية لدي البنك المركزي قد انخفض فى نهاية يوليو ٢٠١١ بـ٢٧,١٪ ليصل إلى ٢٥,٧ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ١١,٥٪ فى نهاية نفس الشهر من العام السابق ليسجل ٣٥,٣ مليار دولار. إلا أنه جدير بالذكر أن موجة التراجع فى الإحتياطيات الدولية نتيجة الأحداث التى مرت بها البلاد مؤخراً فى بداية العام الحالى قد بدأت فى الإنحسار التدريجى حيث إنخفض معدل التراجع الشهرى الى ٣,٢٪ فقط مقارنة بمعدل تراجع كبير قدره ٩,٧٪ خلال شهر مارس ٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) لتسجل ٨٪ فى نهاية يوليو ٢٠١١ لتصل إلى ٩٧٢,٨ مليار جنيه، هذا ويقدر حوالى ٨٧,٨٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. وكذلك فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بشكل ملحوظ ليصل إلى ٢,٣٪ مسجلاً ٤٧٥,٤ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠١١، وذلك كمحصلة لإرتفاع معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى ليسجل ٢,٤٪ ليصل إلى ٤٣٥,١ مليار جنيه، وكذلك تراجع ارتفاع النمو السنوى لجملة الاقراض للقطاع الحكومي ليصل إلى ١,٣٪ محققاً ٤٠,٣ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠١١. وقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية بنسبة طفيفة لتسجل ٤٤,٥٪ في نهاية يوليو ٢٠١١ مقابل ٤٤,٧٪ في نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ٤٥,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. أيضاً إنخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية لتبلغ ٦٢,٥٪ مقابل ٦٣,١٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٧٢,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استقرت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية استقراراً نسبياً لتصل إلى ١٧,٦٪ في نهاية يوليو ٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٥٪ خلال الشهر السابق، ولكنها ارتفعت مقارنة بـ١٧,٢٪ خلال يوليو ٢٠١٠. وقد ارتفعت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر يوليو ٢٠١١ ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ٢٤,٢٪ مقارنة بـ٢٤٪ خلال الشهر السابق، و مقارنة بـ٢٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

انخفض معدل التضخم السنوى[٩] لحضر الجمهورية خلال شهر أغسطس ٢٠١١ ليسجل ٨,٥٪ مقارنة بـ١٠,٤٪ خلال الشهر السابق. (وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالي الجمهورية، فقد انخفض خلال شهر أغسطس ٢٠١١ مسجلاً ٨,٨٪ مقارنة بـ١٠,٧٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١,٥٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٠).

وعلى عكس توقعات الخبراء الإقتصاديين بإرتفاع معدلات التضخم خلال شهر رمضان، فقد تراجع معدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة إذا ما قورن بالإرتفاع الملحوظ فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين الذى كان قد شهده شهر أغسطس ٢٠١٠ خاصاً أسعار السلع الغذائية. وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم السنوى إلا أن معدل التضخم الشهرى ظل عند مستوى مرتفع مقارنة بالشهور السابقة مدفوعاً بإرتفاع أسعار مجموعة "الطعام والشراب" بينما سجلت بقية المجموعات استقرارا فى مستويات أسعارها.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، يمكن تفسير التراجع فى معدل التضخم السنوي العام نتيجة انخفاض معدل تضخم مجموعاتى "الطعام والشراب" و"الملابس والأحذية" ليسجلا ١٢,٣٪، و٠,٧٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١١، مقارنة بـ١٦,٧٪ و٢,٣٪ بالتوالي خلال شهر يوليو ٢٠١١. بالإضافة إلى انخفاض مجموعة "المطاعم والفنادق" لتسجل ٩,٩٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١١ مقارنة بـ١٢,٤٪ خلال الشهر السابق. فى حين، ارتفع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الثقافة والترفيه" مسجلاً ١٢,٥٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١١ مقارنة بـ٩,٥٪ خلال الشهر السابق، إلا أن تأثيره كان محدودا على معدل التضخم السنوى العام المتحقق، بسبب قلة وزنه فى سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

وعلى نحو أخر، استقر معدل التضخم الشهري عند ١,١٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١١، مقارنة بـ١,٢٪ خلال الشهر السابق، فى حين أنه قد انخفض مقارنة بـ٢,٩٪ المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد انخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر أغسطس ٢٠١١ ليسجل ٦,٩٨٪ مقارنة بـ٨,٧١٪ خلال الشهر السابق[١٠] ولكنه ارتفع نسبياً مقارنة بـ٧,١٪ المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد انخفض معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر يوليو ٢٠١١ ليسجل ١٧,٣٪ مقارنة بـ١٩,٤٪ خلال الشهر السابق، ولكنه ارتفع مقارنة بـ١٠,٣٪ المسجل خلال يوليو ٢٠١٠. فى حين، ارتفع معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين ليسجل ٠,٢٪ خلال شهر يوليو ٢٠١١، مقارنة بانخفاض بلغ -٠,٤٪ خلال يونيو ٢٠١٠.

وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥٪ بدون تغيير –للمرة السادسة عشر منذ سبتمبر ٢٠٠٩- وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٢٥ أغسطس ٢٠١١. حيث بررت لجنة السياسة النقدية هذا القرار

٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقا للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

٩ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

١٠ مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

فى ضوء "أن التباطؤ فى نمو الإقتصاد المحلى قد يحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بالتضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى مناسبة. وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الإقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى للعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بفائض قدره ٣,٤ مليار دولار (١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، ويعتبر هذا العجز متوقعاً فى أعقاب الأحداث التى شهدتها مصر منذ الـ٢٥ من يناير. ويأتى هذا التطور كمحصلة لتحقيق الميزان المالي والرأسمالي صافى تدفقات للخارج بنحو ٤,٨ مليار دولار خلال سنة الدراسة، بالإضافة إلى عجز فى ميزان المعاملات الجارية بلغ حوالى ٢,٨ مليار دولار، فى حين سجل بند صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار. وجدير بالذكر أن ميزان المدفوعات كان قد حقق فائض كلى بلغ حوالى ٠,٦ مليار دولار فى النصف الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل عجزاً كلياً بلغ ١٠,٣ مليار دولار خلال الفترة يناير- يونيو ٢٠١١/٢٠١٠ تأثراً بتداعيات الأحداث التى مرت بها مصر والمنطقة العربية والتى أثرت سلباً على كل من الإيرادات السياحية وتدفقات الإستثمارات الأجنبية فى مصر.

سجل العجز فى الميزان التجارى نحو ٢٣,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، محققاً بذلك إنخفاض قدره ٥,٣٪ عن العجز المحقق خلال العام المالى السابق والذى بلغ ٢٥,١ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى إرتفاع جملة الصادرات بنسبة ١٣,١٪ إلى ٢٧,٠ مليار دولار بينما إرتفعت المدفوعات عن الواردات بـ٣,٦٪ إلى ٥٠,٨ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع في جملة الصادرات السلعية الي زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالي ١٨,٣٪ لتصل إلى ١٢,١ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى إرتفاع الصادرات غير البترولية بنحو ٩,١٪ لتصل إلى حوالى ١٤,٩ مليار دولار. بينما يأتي الإرتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة إرتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ١٥,٢٪ لتصل إلى ٥,٩ مليار دولار بالإضافة إلى إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة ضئيلة بلغت ٢,٣٪ لتصل إلى ٤٤,٨ مليار دولار. ونتيجة لذلك فقد إرتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٣,٢٪ خلال سنة الدراسة مقارنة بـ٤٨,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما عن الميزان الخدمى، فقد إنخفض الفائض الكلى المحقق خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ليسجل ٧,٩ مليار دولار مقابل ١٠,٣ مليار دولار خلال العام المالى السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٢١,٩ مليار دولار وذلك فى ضوء الإنخفاض الذى شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة فى المتحصلات من النقل بنسبة ١١,٨٪ لتحقق ٨,١ مليار دولار ومنها متحصلات قناة السويس التى بلغت ٥,١ مليار دولار بإرتفاع قدره ١١,٩٪. وقد قابل هذا الإرتفاع الإنخفاض فى متحصلات السياحة والسفر بـ٨,٦٪ لتحقق ١٠,٦ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض قدره ٢٧,٨٪ فى الإيرادات الأخرى. كما إنخفضت كل من متحصلات دخل الاستثمار والمتحصلات الحكومية بنسبة ٤٩,٥٪ و٤٦,٠٪ على التوالى. وعلى الجانب الآخر، فقد إرتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٥,٨٪ لتصل الى حوالى ١٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق. ويرجع هذا الإرتفاع فى المدفوعات الخدمية إلى إرتفاع كل من مدفوعات الاستثمار بنسبة ٢٤,٥٪ لتصل الى ٦,٥ مليار دولار ومدفوعات النقل بنسبة ١٢,٧٪ لتصل الى ١,٤ مليار دولار مما عوض الإنخفاض فى باقى البنود الفرعية. وترجع الزيادة الكبيرة فى قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال عام الدراسة إلي زيادة الأرباح المحولة للخارج من قبل الشركات الأجنبية العاملة فى مصر خاصة الشركات التى تعمل بقطاع البترول. وبناءاً علي ما سبق فقد إنخفضت نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية لتصل إلى ١٥٦,٣٪ مقارنة بنسبه قدرها ١٧٨,٢٪ خلال العام المالى السابق.

هذا وقد ارتفعت صافى تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة كبيرة بلغت ٣٠,٢٪ لتحقق ١٢,٤ مليار دولار، بينما انخفضت صافى تدفقات التحويلات الحكومية بنسبة ٢١,١٪ لتحقق ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. وقد كان لإرتفاع صافى التحويلات الخاصة أكبر الآثر على زيادة المتحصلات الجارية والتى إرتفعت بـ٧,١٪ لتحقق ٦٢ مليار دولار، بينما إرتفعت المدفوعات الجارية بحوالى ٤,١٪ لتصل إلى ٦٤,٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى إرتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٥,٧٪ مقارنة بنحو ٩٣,١٪ خلال العام المالى السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره إنخفاض عجز الميزان الجارى بحوالى ٣٥,٩٪ ليصل إلى ٢,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بعجز قدره ٤,٣ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ صافى تدفقات للخارج بقيمة ٤,٨ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بقيمة ٨,٣ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية فى مصر لصافى تدفقات للخارج بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك فى ضوء بيع الأجانب لما فى حوزتهم من أوراق مالية خاصة أذون الخزانة المصرية مقارنة بصافى تدفق للداخل قدره ٧,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وجدير بالذكر أن صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة المصرية قد صلت إلى ٦,١ مليار دولار خلال الفترة يناير- يونيو ٢٠١١/٢١٠. كما إنخفض أيضاً صافى الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بشكل ملحوظ ليسجل تدفق للداخل بقيمة ٢,٢ مليار دولار مما يقل بحوالى ٦٧,٦٪ عن القيمة المحققة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ التى بلغت ٦,٨ مليار دولار. وقد شهدت الفترة يناير- يونيو ٢٠١١/٢٠١٠ تراجعاً حاداً فى صافى الاستثمار المباشر فى مصر ليسجل لأول مرة رقماً سالباً بلغ ٦٥ مليون دولار. في حين سجلت الاستثمارات الأخرى صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٤,٨ مليار دولار خلال عام المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخري صافى تدفقات للخارج بقيمة ٣,٤ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٩,٧ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٧ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

ووفقاً لما سبق فقد إنخفضت نسبة تغطية الاحتياطى الدولى للواردات إلى ٦,٣ أشهر مقارنة بـ٨,٦ أشهر خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر أغسطس ٢٠١١ بـ١٧٦٨ نقطة ليصل إلى ٤٦٤٠ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى أغسطس ٢٠١٠ والذى بلغ ٦٤٠٨ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد انخفضت قيمة رأس المال السوقى بنسبة ١٧٪ فى أغسطس ٢٠١١ مقارنة بمستواه المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق لتسجل ٣٥٧ مليار جنيه (٢٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتأتى تلك الآثار السلبية التي تشهدها البورصة المصرية كنتيجة متوقعة للأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.